Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 1 (2023) • P: 87 - 107
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
eISSN 2522-3372 (Online) • pISSN 2522-3372 (Print)

The Economic policies Impact on the cement industry in Sudan (2005-2018)

Abdelbagi Sheikheldeen Habeeballah * [1], Ismaeel Ibraheem Omer Saeed [2], Abdelrahman Ali Elbashir [3]

Faculty of Economic & Administration Science || Nile Valley University || Sudan[1-2-3]

Received:
06/01/2022

Revised:
10/02/2022

Accepted:
08/11/2022

Published:
30/01/2023

* Corresponding author:
wedelsheikh.w@gmail.com

Citation: Habeeballah, A. S; Saeed, I. I; Elbashir, A. A. (2023). The Economic policies Impact on the cement industry in Sudan (2005-2018). Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(1), 87–107. https://doi.org/10.26389/AJSRP.Q061022

2023 © AJSRP • National Research Center, Palestine, all rights reserved.

• **Open access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The study aims to evaluate the role of economic policies in cement production and marketing in Sudan during the period from 2005 to 2018.It also aims to analyze the effectiveness and efficiency of the use of raw materials for the cement industry by analyzing the production function of the cement industry and the factors affecting it. Cement is considered one of the most important workshops in the development of the industrial sector as this industry raises the added value of industrial production and helps in increasing the national income. The study shows that there is a statistically significant relationship between cement production and availability of raw materials in huge quantities in Sudan. Therefore, the study uses descriptive analytical method to study the situation of cement factories in Sudan. Thus, the study recommends the necessity of establishing new cement factories in Sudan, especially in light of the abundance of raw material through the collection of sufficient and accurate information and of the size of the demand and future expectations.

Keywords: economic policies - cement marketing - cement factories.

أثر السياسات الاقتصادية على صناعة الأسمنت في السودان (2005م - 2018م)
دراسة ميدانية على شركات صناعة الأسمنت بالسودان

عبد الباقي شيخ الدين حبيب الله*[1]، إسماعيل إبراهيم عمر سعيد[2]، عبد الرحمن علي البشير[3]

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية || جامعة وادي النيل || السودان[1-2-3]

الملخص: هدفت الدراسة إلى تقييم دور السياسات الاقتصادية فى إنتاج وتسويق الأسمنت فى السودان خلال الفترة من (2005م - 2018م) كما هدفت إلى تحليل فعالية وكفاءة استخدام المواد الخام لصناعة الأسمنت من خلال تحليل دالة الإنتاج لصناعة الأسمنت والعوامل المؤثرة عليها , وتأتى أهمية هذه الدراسة من أن صناعة الأسمنت تعتبر من أهم حلقات تطوير القطاع الصناعي إذ أن هذه الصناعة ترفع القيمة المضافة للإنتاج الصناعي كما تساعد فى زيادة الدخل القومي , ولذلك فإن مشكلة الدراسة تمثلت فى وجود تقلبات فى إنتاج الأسمنت طيلة سنوات الدراسة بالرغم من وفرة المواد الخام للصناعة , وعليه افترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام بكميات ضخمة فى السودان, وبناءا على ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة حالة مصانع الأسمنت بالسودان , وتوصلت إلى أن هنالك زيادة فى تكاليف الإنتاج بسبب عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية, وبذلك أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مصانع جديدة للأسمنت بالسودان خاصة فى ظل توفر المواد الخام وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات الكافية والصحيحة عن حجم الطلب والتوقعات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، تسويق الأسمنت، مصانع الأسمنت.

أولاً: الإطار المنهجي

المقدمة:

يقع السودان في شمال شرق أفريقيا ويحتل مساحة قدرها 1.865.813 كيلو متر مربع بعد انفصال جنوب السودان وهو بذاك ثالث أكبر دولة في أفريقيا.

عرف السودان منذ فجر التاريخ أنماطاً متعددة من الصناعات الخفيفة، ومع بدايات القرن الماضي أخذت أهم ملامح النهضة الصناعية المرتبطة بالصناعات التحليلية في التشكل والتبلور، ومنذ فترة الاستقلال كانت سياسة الحكومة ترمي إلى تشجيع الاستثمار في ميدان الصناعة وظهر ذلك جلياً بإصدار أول قانون لتنظيم وتشجيع الاستثمار في السودان وهو (قانون الميزات الممنوحة لعام 1956) وكان لهذا القانون أثرة الإيجابي الكبير في دفع عجلة النمو للقطاعات الصناعية بصفة عامة وقطاع صناعة الأسمنت على وجه الخصوص.

ولكن وعلى الرغم مما يزخر به السودان من إمكانات ومواد خام للصناعة إلا أن القطاع الصناعي ما زال يواجه الكثير من الصعوبات والعقبات التي حدت كثيراً من إسهاماته ودوره في النهوض بالاقتصاد القومي وما يترتب على ذلك من إسهامات في كافة الجوانب التنموية.

مشكلة الدراسة :

بالرغم من أن السودان يمتلك المقومات الطبيعية والبشرية لصناعة الأسمنت إلا أن المستغل الفعلي يقدر بنسبة ضئيلة جداً، ذلك فضلاً عن تذبذب أسعار الأسمنت في حين أن الاتجاه العام للأسعار يشير للزيادة بمعدلات متزايدة عبر الزمن, أضف إلى ذلك وجود فوارق كبيرة بين أسعار هذه الصناعة بين المنتج والمستهلك وبناءاً على ذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المشاكل الرئيسية التي تواجه إنتاج وتسويق صناعة الأسمنت في السودان
- ما حجم الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في أن صناعة الأسمنت تعتبر من أهم حلقات تطوير القطاع الصناعي إذ أن هذه الصناعة ترفع القيمة المضافة للإنتاج الصناعي كما تساعد في زيادة الدخل القومي بالإضافة إلى ذلك فإن تدهور هذه الصناعة ينعكس سلباً على قطاع التصنيع والتصدير، وعليه فإن انتعاش هذه الصناعة سوف يساهم بشكل فعال في النهوض بالقطاع الصناعي ومن ثم النمو الاقتصادي.

أهداف البحث :

- تحليل فعالية وكفاءة استخدام المواد الخام لصناعة الأسمنت.
- تحليل دالة الإنتاج لصناعة الأسمنت والعوامل المؤثر عليها.
- تقييم دور السياسات الاقتصادية في إنتاج وتسويق الأسمنت.

فرضية الدراسة :

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام بكميات ضخمة في السودان .

منهجية البحث :

تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله يمكن وصف وتحليل أنماط الإنتاج والإنتاجية والأسعار والوضع العام للأسعار وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على الإنتاج والأسعار, وتستخدم الدراسة أيضاً المنهج التاريخي لتتبع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالصناعة عبر فترات زمنية متعددة.

أدوات جمع البيانات :

- **المصادر الثانوية :** المراجع - الدراسات السابقة – الكتب – المقالات - أطروحات الدكتوراه التي تناولت الموضوعات المشابهة – الانترنت والنسخ الالكترونية الموجودة على صفحاته **المصادر الأولية :** جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة – المقابلات الشخصية .
- **مجالات وحدود البحث :**
  - الحدود المكانية : (بعض مصانع الأسمنت بولاية نهر النيل)
  - الحدود الزمانية (2019م)

هيكل البحث :

أولاً : الإطار المنهجي والدراسات السابقة

ثانياً : ماهية السياسات الاقتصادية, وسائل وأهداف وأدوات السياسة الاقتصادية ,السياسة المالية, مفهوم السياسة المالية , تطور صناعة الأسمنت في السودان , اثر صناعة الأسمنت علي الاقتصاد السوداني

ثالثا : الدراسة الميدانية , النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة :-

يستعرض الباحثين بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث

1. دراسة محمد جصاص .2016م

تسعى هذه الدراسة أولاً للتعرف على ملامح الجهد البحثي الذي قام به الباحثون ومراكز البحث والهيئات الدولية حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر . وذلك بتحليل البحوث والدراسات والتقارير وغيرها من المصادر بما يوفر رؤية واضحة عن هذه العلاقة . ثم ثانياً أبراز تطور وخصائص ظاهرة الفقر في الجزائر ومدى تأثير السياسات الاقتصادية المتبناة خاصة خلال فترة البرامج التنموية (2001-2014) على هذه الظاهرة مع عرض للاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للحد من الفقر وتحليل نتائجها وآثارها بناءا على ما تحقق من تقدم في أهداف الألفية الإنمائية. من أهم الفروض التي افترضتها الدراسة :

- السياسات الاقتصادية تؤدي إلى تخفيض الفقر فضلاً عن كونها حاضنة للمتغيرات الداخلية والخارجية التي تعمل على زيادته .
- سياسات الإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة الاجتماعي سبب رئيسي وراء استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر .

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : تأكيد الفرضية الأولى من خلال النتائج التالية :

- تؤثر السياسة المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الفقر بواسطة القنوات التوزيعية للدخل سواء من خلال آليات سياسة الإنفاق أو الوسائل الضريبية إلا أن الإنفاق العام يعتبر الأكثر أهمية وارتباطاً بالفقر لما له من رابط مباشرة مع كل من التفاوت في توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي.

- تأكيد الفرضية الثانية من خلال النتائج التالية : أدى تطبيق تدابير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة تمثلت في استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر,فقد كان لإجراءات الضغط على النفقات العامة وبالأخص ذات الطابع الاجتماعي الأثر البالغ على الظروف المعيشية للمواطنين وأدى إلى ظهور فقراء جدد نتيجة تفاقم مشكلة البطالة . (محمد جصاص 2016م)

2. دراسة عبد الله أحمد عبد الله وخالد حسن البيلي .2016م

- تهدف هذه الدراسة إلى شرح دور سياسة الخصخصة في تحسين الأداء الاقتصادي في السودان بالتطبيق على صناعة الأسمنت في السودان باعتبارها من أهم الصناعات الحيوية والتي تدخل في كثير من الصناعات الأخرى وهي الأساس في مشاريع التنمية والبني التحتية.
- تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد دور الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء المالي والإنتاجي في السودان وذلك عن طريق دراسة حالة صناعة الأسمنت في السودان من خلال مصنعي أسمنت عطبرة وربك خلال الفترة 2002-2014، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي: هل خصخصة المصنعين أدت لزيادة إنتاجيتهما وأرباحهما؟

بنيت الدراسة على فرضية أن للخصخصة دور كبير في تطوير وتحسين الأداء المالي بالنسبة لقطاع الأسمنت في السودان .

- الخصخصة أدت إلى زيادة الإنتاجية للمصانع التي تمت خصخصتها (عطبرة .ربك)
- هنالك علاقة طردية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الخصخصة وتحسين الأداء المالي للمصانع التي تمت خصخصتها (عطبرة .ربك)

أما بالنسبة لأهداف الدراسة فقد هدفت الدراسة إلى : التعرف على دور الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء المالي والإنتاجية, التعرف على إسهام القطاع الصناعي في تحسين الأداء الاقتصادي قبل وبعد وانتهاج سياسة الخصخصة بالتركيز على صناعة الأسمنت في السودان.

- اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث والمنهج التحليلي الوصفي باستخدام التحليل الإحصائي SPSS وتصميم نموذجي قياس لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة، كما تم استخدام منهج المقارنة (قبل/ بعد) لتقويم أداء المصانع قبل وبعد استخدام برنامج الخصخصة .

من أهم النتائج لهذه الدراسة : للخصخصة أثر واضح في تطوير وتحسين الأداء لمصانع الأسمنت (عطبرة - ربك)التي تمت خصخصتها ويبدو ذلك جلياً في زيادة مستويات الإنتاجية مقارنة مع قبل تطبيق برنامج الخصخصة , أدت الخصخصة لتحسين الأداء المالي لمصانع الأسمنت (عطبرة .ربك) التي تمت خصخصتها .

من أهم التوصيات لهذه الدراسة : عند قيام الدولة بخصخصة مؤسساتها من المهم أن تتابع وضع المؤسسة بعد الخصخصة من خلال احتفاظ الحكومة بما يسمى السهم الذهبي للمحافظة على المصلحة الوطنية , تخفيض الرسوم الولائية ورسوم الإنتاج وذلك لخفض التكلفة وتشجيع الصادرات من السلعة أي العمل على خلق ميزة نسبيه من ناحية الأسعار مقارنة بدول الجوار المصدرة للسلعة ,تخفيض أو إعفاء واردات التجهيزات الرأسمالية وقطع الغيار لمصانع الأسمنت.(عبد الله احمد 2016م)

3. دراسة أحمد علي اسحق إبراهيم – 2015م

- تناولت الدراسة الثروة الحيوانية وصادراتها والسياسات المؤثرة عليها في السودان باعتبارها إحدى أكبر القطاعات المحركة للاقتصاد السوداني وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة صادرات الثروة الحيوانية بالاعتماد على العوامل المؤثرة عليها والوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجهها للوصول إلى نتائج تمكن من معالجة هذه المشاكل والمعوقات .

- تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى مساهمة السياسات الاقتصادية الكلية في ترقية صادرات الثروة الحيوانية مثل دور سياسة سعر الصرف تمويل الصادر ومعرفة واقع وتطور صادرات الثروة الحيوانية في السودان .
- بنيت الدراسة على أربع فرضيات تمثلت في وجود علاقة عكسية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية وسعر الصرف والتضخم وكذلك وجود علاقة طردية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية وتمويل الصادر والناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم .
- استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستنباطي والتاريخي في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي ثم استخدام المنهج القياسي واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية مثل الكتب والرسائل والتقارير السنوية والمعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت .
- من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك علاقة عكسية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية وسعر الصرف والتضخم وكذلك علاقة طردية بين كل من صادرات الثروة الحيوانية وتمويل الصادر والناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم .
- وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على استقرار سعر الصرف وإنشاء محافظ تمويلية في البنوك التجارية لدعم صادرات الثروة الحيوانية مع تخفيض نسبة هوامش الربحية وإلغاء أو تخفيض الرسوم الولائية والمحلية التي تفرض على المواشي .(احمد علي اسحق 2013م)

4. دراسة بودخدخ كريم – 2014م

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج موضوعا من الموضوعات الرئيسية في الحياة الاقتصادية باعتبار أنها تُعني بموضوع آلية إعداد السياسات الاقتصادية الذي يعتبر الفيصل في نجاح السياسات المتخذة أو فشلها.
- تهدف الدراسة بالأساس إلى : بالنظر في الجدل بين اقتصاديات جانب الطلب واقتصاديات جانب العرض فيما يخص سياسات تحقيق النمو الاقتصادي , العمل على وضع تصور لطبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر التي تساهم في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل .

  أما أهم فرضيات هذه الدراسة فتمثلت في الآتي :
- ساهمت سياسة جانب الطلب المتبعة في الجزائر منذ سنة 2001 في تبعية النشاط الاقتصادي للأنفاق العام للدولة , فشل سياسة دعم الطلب في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي بسبب غياب جهاز إنتاجي متطور , أن ضعف أداء القطاع الخاص وكفاءة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري مرتبطان بصرامة اللوائح التنظيمية للنشاط الاقتصادي .
- استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الذي يرتكز فيه على تحليل مختلف الاتجاهات الفكرية التي تخص موضوع إعداد السياسة الاقتصادية وتوجيهها بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض .
- توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها :إن عملية إعداد السياسة الاقتصادية هي دالة في عديد من المتغيرات التي تبرز كتحديات رئيسة يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية أخذها بعين الاعتبار , إن فعالية السياسة الاقتصادية في التأثير على نمو الاقتصاد يتوجب أن تؤخذ بناء على مستوى معدل النمو الاقتصادي الفعلي المحقق بالمقارنة مع مستوى معدل النمو الاقتصادي الفعلي المحقق بالمقارنة مع مستوى معدل النمو الاقتصادي الممكن الذي يدل على ما كان يمكن تحقيقه من تطور في النشاط الاقتصادي لو استغلت الموارد الاقتصادية أحسن استقلال
- خرجت الدراسة بجملة من التوصيات أهمها :العمل على تغليب الطابع الاقتصادي على الطابع الاجتماعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر , تخفيض الدولة لنفقاتها العامة تدريجياً إلى مستويات تضمن من خلالها الحد من عجز الميزانية من جهة وعدم التأثير سلباً على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى, التوجه نحو تحويل

السياسة الاقتصادية بالأساس لتطوير جانب العرض من خلال مجموعة إصلاحات هيكلية متكاملة ومتزامنة مع مستوى سوق العمل وسوق السلع والخدمات ترتكز أساساً على إضفاء المرونة على اللوائح التنظيمية في كلا السوقين . (بودخدخ كريم 2014م)

5. دراسة سارة على أحمد محمد وآخرين -2013م

مع بداية الفكر الكينزى تعاظم دور الدولة وذلك بفضل سياستها الاقتصادية والتي في مقدمتها السياسات المالية والنقدية وذلك لفاعلية السياستين في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية ولذلك هدفت الدراسة لمعرفة تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي لمعرفة تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك بالتطبيق على جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1991-2013) فتم تناول مكونين للسياسة المالية متمثلان في الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما تضمنت السياسة النقدية مكونين أيضاً وهما المعروض النقدي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

تهدف الدراسة إلى اختبار ما إذا كان لمكونات السياسة المالية والسياسة النقدية أثر على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي توجيه صانع القرار في مصر بأي مكون في السياسة المالية والنقدية له تأثير أكبر على النمو الاقتصادي وأي السياستين له تأثير أكبر على معدلات النمو الاقتصادي.

وتهدف الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية :

ما أثر مكونات السياسة المالية والسياسة النقدية على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل وما طبيعة ذلك الأثر في الاقتصاد المصري؟

ويشتق من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة حولها لتحليلها والإجابة عليها وتتمثل تلك الأسئلة في:

- ما مدى تأثير الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي .
- هل للإنفاق العام تأثير كبير على النمو الاقتصادي, كيف يؤثر المصروف النقدي على النمو الاقتصادي, ما طبيعة تأثير الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي.
- تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للحالة المصرية والقياس الكمي من أجل الوصول لطبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنقدية والنمو الاقتصادي
- توصلت الدراسة لبعض النتائج الهامة أبرزها : فترة الإصلاحات الضريبية في مصر شهدت انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي وهذا دليل على وجود خلل في النظام الضريبي المصري.
- إتباع سياسة التثبيت تؤدي إلى نوع من الركود ولا يكون لها تأثير بالإيجاب على النمو الاقتصادي يلحقها تعافي الاقتصاد .
- الاقتصاد المصري لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية عام 2008م مقارنة بالدول الأخرى ويرجع ذلك لعدد من الأسباب أهمها ضعف تكامل الاقتصاد المصري مع النظام المالي العالمي .
- ارتفاع التضخم في مصر في فترة ما بعد ثورة 25 يناير نتيجة لإتباعها سياسة التمويل بالعجز .
- كذلك من أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة الآتي :
- يتعين على السلطات النقدية مراقبة الطلب على النقود وتوجيه عرض النقود بالصورة التي تستوفي احتياجات الطلب على الأرصدة النقدية .
- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية والتجارية وسياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية .(سارة علي 2013م)

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت السياسات الاقتصادية مجتمعة كمتغيرات مستقلة لها أثر واضح علي صناعة الأسمنت بالسودان , في حين جاءت اغلب الدراسات السابقة بمتغيرات الدراسة منفردة , كما تتميز هذه الدراسة بأنها من أحدث الدراسات باللغة العربية في مثل هذا المجال بهذه المتغيرات .

تتميز هذه الدارسة أيضا بأنها ستقدم نتائج وتوصيات يمكن أن تستند عليها دراسات وأبحاث مستقبليه لان الدراسات السابقة المعتمد عليها في هذه الدراسة قدمت النتائج في بيئات صناعية أخرى أغلبها غير سودانية وهذه الدارسة قدمت في بيئة صناعة الأسمنت الذي يعتبر المستخدم الأكثر في مجال البناء والتشييد والبنيات التحتية بصورة عامة ′ ذلك فضلا عن أنه يمكن إن يلعب دورا هاما في استجلاب العملات الأجنبية للسودان في حالة تصديره للخارج .

يظهر الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في مجتمع العينة, فالدراسة الحالية درست مصنع أسمنت واحد عكس الدراسات السابقة التي فيها من استخدمت المسح الشامل للمصانع وفيها من اقتصرت كذلك ومن خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أن لها أوجه تشابه واختلاف مع موضوع هذه الدراسة سنخلصها في ما يلي :

- تتفق كل من الدراسات السابقة وموضوع الدراسة في استخدام منهج البحث, حيث اعتمدت أغلب الدراسات السابقة علي المنهج التحليلي والتاريخي .
- من بين الدراسات السابقة من اهتمت بتقييم السياسات الاقتصادية وكذا دراسة تغيير هذه السياسات وأثره علي الاقتصاد في المستقبل .
- علي مجموعة من المصانع وفي بيئات أخرى .
- اعتمدت هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة وذلك بخلاف الدراسات السابقة التي فيها من استخدم المنهج الاستنباطي والاستقرائي .

ثالثاً : الإطار النظري :-

السياسات الاقتصادية (المفاهيم الأساسية)

السياسات الاقتصادية هي الإجراءات والتدابير العملية التي تصدرها الحكومة بهدف التأثير في مسار الاقتصاد القومي حسب الحالة الاقتصادية السائدة والسياسات أنواع منها السياسة النقدية والسياسة المالية ولكل منها أدوات لتحقيق أهدافها , فهي متصلة بالسياسة العامة للدولة في المجال الاجتماعي والخارجي وسياسة الدفاع القومي وكافة المجالات, وهي كذلك عبارة عن استخدام كافة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية والمالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متمثلة في الهدف العام المتمثل في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف البيئية المحلية والعالمية .(محمود حسين 2010م)

أهداف السياسة الاقتصادية :

تهدف السياسات الاقتصادية بشكل عام إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن، أي تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم عن طريق أهداف فرعية على مستوى التوازن الاقتصادي، محاربة البطالة، توازن ميزان المدفوعات، عدالة توزيع الدخول والثروات ... الخ

وبشكل أكثر تحديداً فإن السياسة الاقتصادية تهدف إلى تحقيق ما يلي:.: ضمان مستوى عال من العمالة , تحقيق الاستقرار في الأسعار , تحقيق معدلات نمو عالية في الاقتصاد القومي , تحقيق عدالة توزيع الدخول والثروات بين أبناء المجتمع و التأمين الاقتصادي لكل فرد ضد البطالة والمرض والعجز وتأمين تكافؤ الفرص لجميع أبناء المجتمع. (محمود غالي 2009م)

ماهية السياسة الاقتصادية :.

تمثل السياسة الاقتصادية الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بهدف التأثير في الحياة الاقتصادية وللسياسة مدلولات كثيرة. فهي تعني الأهداف المطلوب تحقيقها ، كما أنها تعني أيضا الأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف وبالتالي فهي تشمل كلا من الوسائل والأهداف المطلوب تحقيقها .

كما أن تعبير "السياسة الاقتصادية" من المرونة بحيث يمكن أن يتسع فيشمل العديد من الوسائل والأهداف المترابطة ، وهو يشير في هذه الحالات إلى سلسلة من البرامج المرتبطة ببعضها والمصممة لتحقيق العمالة الكاملة أو غيرها من الأهداف العريضة أو مجموعة من هذه الأهداف ، وقد توصف هذه البرامج أيضا بالخطة الاقتصادية ، كما توصف بالسياسة الاقتصادية وقد يستخدم تعبير السياسة الاقتصادية بمفهوم ضيق في معالجة مشاكل محدودة ، كتغيير الرسوم المفروضة على إنتاج سلعة معينة على سبيل المثال.

ومن الممكن لأي سياسة اقتصادية عريضة أن تشمل مجموعة من السياسات الاقتصادية الأمثل مستوى أو أضيق نطاقاً .

فالسياسة الزراعية مثلا تشمل سياسات عديدة لدعم الأسعار وأخرى للإقراض وغيرها لصيانة التربة ، والرقابة على الأسواق وسياسات اقتصادية أخرى متنوعة ، والسياسة النقدية تشمل سياسات السوق المفتوحة وسعر الخصم والائتمان الاستهلاكي وغيرها وتختلف السياسات الاقتصادية المقترحة عن السياسات الاقتصادية الحقيقية أو الفعلية ، فالسياسات الاقتصادية المقترحة تعني خطة أو تعميما أو برنامجا معدا للمستقبل القريب أو البعيد ، وتكون هذه السياسة دائماً أكثر عقلانية ورشدا اقتصاديا من السياسة الفعلية وهي تلك الجاري العمل بها فعلا أو جرى العمل بها في الماضي.(احمد شعبان 2015م)

مجال السياسات الاقتصادية :

يمتد مجال السياسات الاقتصادية للعديد من الأنشطة والمجالات كتنظيم قطاع الأعمال وتنظيم الزراعة والعمل وإجراءات الرفاه الاجتماعي، وتنظيم التجارة مع الدول الأخرى واستقرار الاقتصاد وتنميته إلى غير ذلك . ولذا فإن السياسة الاقتصادية تشمل العديد من السياسات العريضة كالسياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة التجارة الخارجية وسياسة المحافظة على وصيانة الموارد الطبيعية والسياسة الزراعية وسياسة تشجيع وتنظيم النقل ، وسياسة التأمين الاجتماعي وسياسة الإسكان الحكومي وسياسة المحافظة على المنافسة وسياسة الأجور وغيرها. وتنقسم كل سياسة من هذه السياسات العريضة بدورها إلى مكوناتها .

فسياسة التجارة الخارجية تتكون من سياسة التعريف الجمركية و سياسات المفاوضات والاتفاقيات التجارية وسياسة المساعدات الأجنبية وسياسة الصرف الأجنبي ، وكل من هذه المكونات يعد مكونا مهما في حد ذاته, ومن ثم فإن فهم أي سياسة اقتصادية يتطلب التعرف على أهدافها وأساليبها، إلا أن هذا الفهم لن يكون كاملا حتى تدرس معها السياسات الأخرى المرتبطة بها ومدى تعارضها وتناسقها معها في الأهداف والأساليب .

وهناك بعض الوظائف التي تباشرها الدولة وتتطلب قدرا كبيرا من الموارد ، والذي يؤثر استخدامها على النشاط الاقتصادي عامة كالتنظيم العام والأمن القومي ومشروعات الأشغال العامة وغيرها ، إلا أن هذه الوظائف لا تُعد ضمن نطاق السياسة الاقتصادية لأن أهدافها غير اقتصادية وذلك على الرغم من أن لها جوانب اقتصادية ، هي تمثل مشاكل

للسياسة الاقتصادية حيث تدار بقصد إحداث آثار اقتصادية معينة أو انجاز بعض الأهداف كاستخدام الإنفاق على مشروعات الأشغال العامة كوسيلة لتقليل البطالة .(احمد شعبان 2015م)

علاقة السياسات الاقتصادية بالنظم الاقتصادية :

تختلف السياسات الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية ، ومن المعلوم أن النظام الاقتصادي يحدد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية وإطارها المذهبي وحدودها العامة التي يجب على المجتمع الالتزام به ووضع سياساته في حدودها دون الدخول في تفسيرات هذه السياسات لأنها تختلف باختلاف الظروف التي تحيط بالمجتمع وطبيعة حجم المشاكل التي يتعين عليه مواجهتها .

ففي المجتمعات الاشتراكية يقوم النظام الاقتصادي على التخطيط المركزي والخطة الشاملة للاقتصاد، وتكون الدولة هي المتصرف والعامل الأكثر أهمية في توجيه الاقتصاد وتحديد منجزاته الأساسية ويكون محور السياسة الاقتصادية هو الخطة المركزية للدولة .

أما في المجتمعات الرأسمالية فإنها تتسم بوجود دور مزدوج لكل من الدولة والمشروع الخاص في الحياة الاقتصادية (بدرجات متفاوتة) فلم تعد هذه المجتمعات تترك النشاط الاقتصادي فيها بالكامل لحرية السوق بل أن الدولة الآن تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة والمشروعات الحكومية .

وتعد مهام السياسة الاقتصادية متشابهة بصفة عامة في هذه المجتمعات. حيث تهدف كلها إلى المحافظة على النمو المستقر والاستخدام المتوازن للموارد ، ومنع عدم الاستقرار الكبير من الحدوث في أجزاء اقتصادياتها ، والبحث بدرجة أقل عن أنماط معينة لتوزيع الدخل وأغلبها له تنظيمات واسعة للتأمين الاجتماعي .(احمد شعبان 2015م)

وبالطبع فإن السياسات الاقتصادية في وقت الحرب تختلف عنها في وقت السلم حيث تعمل السياسات الاقتصادية في وقت الحرب لتحقيق هدف واحد فقط هو كسب المعارك الحربية وتتعطل سائر الأهداف الأخرى في ذلك الوقت.

السياسة المالية :.

مفهوم السياسة المالية :

تعني السياسة المالية، برامج العمل التي تعدها السلطة التنفيذية لاستخدام مواردها المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وضبطه وذلك من خلال أدوات هذه السياسة كالضرائب والإنفاق العام والمدفوعات التحويلية والدين العام .

وتنبثق أهمية السياسة المالية من أهمية أدواتها في إعادة توزيع الدخل القومي وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة وتخفيف حدة الإختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد القومي ولقد أصبحت السياسة المالية إحدى العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي وعن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المرغوبة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.(محمود حسين الوادي 2010م)

يطلق أحياناً على السياسة المالية اسم السياسة الحكومية والسبب في ذلك أن السياسة المالية عادة ما تهتم بتحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وكذلك تحديد الأهمية النسبية لها، بالإضافة إلى أنها معنية في تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي وبالشكل الذي يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وبمعنى آخر يمكن القول إن السياسة المالية تهتم بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية من نفقات وإيرادات للقيام بوظائف معينة من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي للدولة ومن خلال استخدام أدوات معينة تهدف بالنهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه الدولة.(سامر عبد الهادي 2011م)

أهداف السياسة المالية :

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الإيرادات (الضرائب) والنفقات لتحقيق الأهداف التالية :

أولاً : زيادة الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد .

ثانياً : زيادة مستوى الدخول للأفراد .

ثالثاً : تحقيق التوظف الكامل .

رابعاً : تحقيق استقرار الأسعار (محاربة التضخم والكساد) .

خامساً : تحسين توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع .(حسام علي)

نشأة وتطورصناعة الأسمنت في السودان :

تعتبر صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية المولدة لصناعات أخرى وغالباً ما يكون المنتج مدخل لصناعات أخرى كما أنه يساعد على انتشار العمران الحضري، وصناعة الأسمنت من الصناعات الأولى التي نالت قصب السبق في خارطة الصناعة السودانية ارتباطاً بقيام أول مشروع إنمائي في مجال الطاقة والري بالسودان حيث أنشأ مصنع أسمنت مكوار خصيصاً لتوفير احتياجات بناء خزان سنار ثم جاء بعد ذلك قيام مصنع أسمنت عطبرة عام 1947م بطاقة إنتاجية بلغت 400 ألف طن ثم مصنع ربك عام 1970م بطاقة إنتاجية 100 ألف طن، والطاقة الإنتاجية للمصنعين لا تلبي احتياجات البلاد لذا كان الاعتماد شبه كامل على الاستيراد والذي أصبح يغطي حوالي 85% من احتياجات البلاد. (المركز السوداني للخدمات الصحفية 2011م)

وفي ظل تنامي الطلب على سلعة الأسمنت كان لا بد من تنفيذ برامج للتأهيل والتحديث في مصنع عطبرة تبعه قرار الخصخصة الكامل للمصنع، وكذلك خصخصة أسهم الحكومة في مصنع أسمنت ربك والتي تتجاوز إل 80% من أسهم المصنع لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات التوسع والتحديث وأصدرت وزارة الصناعة مؤخراً تقريراً عن صناعة الأسمنت في البلاد تناولت فيه جملة من المعطيات بداية من تطور إنتاج الأسمنت في الربع الأخير من العام 2008م حيث كان بالبلاد مصنعين لإنتاج الأسمنت البورتلاندي هما مصنع أسمنت عطبرة وشركة النيل للأسمنت ربك، وفي منتصف أكتوبر من العام 2008م بدأت الاستثمارات الجديدة تدخل دائرة الإنتاج وكان أولها شركة السلام للأسمنت بإنتاج 16 ألف طن كإنتاج تجريبي للربع الأخير من عام 2008م من بعدها قفز الإنتاج إلى أكثر من الضعف وبنهاية عام 2010م اكتملت جميع المصانع التي كانت تحت التشييد ودخلت دائرة الإنتاج وبدأ الإنتاج يتصاعد تدريجياً بالرغم من توقف مصنع عطبرة القديم في يناير من العام 2010م لتهالك آلياته وعدم كفاءة تشغيله وبالمقابل دخل مصنع عطبرة الجديد في فبراير من نفس العام، مصنع النيل للأسمنت ربك اكتمل إعادة تأهيله بطاقة قصوى 1000 طن في اليوم وفي مايو دخل مصنع بربر وعقبه مصنع التكامل في أغسطس وآخر مصنع كان مصنع الشمال للأسمنت في منتصف ديسمبر 2010م .

وبلغ مجموع إنتاج المصانع الأربعة في الربع الأول من العام 2010م 398 ألف طن وهو ما لم يحقق طيلة العشرة سنوات السابقة حتى عام 2008 م وإنتاج الربع الثاني لوحده معادلة الإنتاج عام 2009م تقريباً، أما إنتاج نصف العام فقد بلغ 993 ألف طن وهو يزيد عن إنتاج 2009م بحوالي 372 ألف طن أي بنسبة زيادة 60%، وهكذا استمر التصاعد

والنمو في الإنتاج خلال النصف الثاني حيث بلغ الإنتاج السنوي قرابة المليون طن مقارنة مع إنتاج 2009م البالغ 621 ألف طن بزيادة 22.2%.(المركز السوداني للخدمات الصحفية 2011م)

رغم ما حققت البلاد من الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت بمعدل 3 مليون طن في العام إلا أن ارتفاع تكلفة الإنتاج من أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه صناعة الأسمنت في السودان منها تعدد الضرائب والرسوم والجبايات مع ارتفاع تكلفة الخدمات الإدارية.

وعند تلمس أبواب التصدير خلال النصف الأول من العام 2012م فإن الكمية تقدر بحوالي 79 ألف طن من الإنتاج البالغ 4 ملايين طن للعام ويتوقع أن يصل إلى 5.5 مليون طن خلال العام، وكذلك تشغيل المصانع بطاقتها القصوى والوصول بها إلى إنتاج 7 ملاين طن في العام مستقبلاً، وتصدير الفائض إلى دول الجوار لكل من تشاد وأرتريا وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان بحسب تقرير وزارة الصناعة.(تقرير محاسن الحسين 2013م)

إن قطاع الأسمنت ساهم في الخدمات الاجتماعية مثل المدارس والمساجد وإنارة القرى وتشييد الطرق، وأوضح التقرير أن سلعة الأسمنت المستورد كانت مهيمنة على السوق المحلي بنسبة 85% حتى عام 2008م ونصيب الإنتاج الوطني ارتفع إلى 27%، عام 2009م مقابل انخفاض الاستيراد من 85% إلى 72%.

وترمي إستراتيجية وزارة الصناعة لتحويل السودان لدولة ذات قدرات صناعية متطورة ويكون القطاع الصناعي الرائد للتنمية بالبلاد وموفراً للوظائف في كل المجالات الزراعية والصناعية والمعدنية . (تقرير محاسن الحسين 2013م)

أولا :الاستثمار في مجال صناعة الأسمنت :

السودان قطر يمتلك إمكانيات عالية في مجال الاستثمار خارج قطاع النفط ويحتاج إلى خطوات واسعة في مجال إعمار البنية التحتية حيث النمو المضطرد للاقتصاد الوطني والتوسع في إنشاء البنيات التحتية والخدمية والسكنية ومع وجود المناخ الجاذب للاستثمار وتوفير مدخلات الإنتاج ذات الجودة العالية ووجود السوق والسعر المجزي كل هذه المعطيات اجتمعت وجعلت الإقبال الكبير على صناعة الأسمنت وتم إصدار عدد من التراخيص بلغت 40 ترخيص خلال الفترة من 2000 إلى 2010 حيث بلغت المشروعات غير المنفذة ثلاثون مشروعاً تمثل 75% من جملة التراخيص المصدقة معظمها لولاية نهر النيل 12 مشروع، 10 منها مملوكة لمستثمرين وطنيين وواحد لمستثمر والثاني لمستثمر سعودي، معظم هذه التراخيص مضى عليها أكثر من خمس سنوات مما يبرهن على مدى جدية المستثمر وحيازته للمحاجر بغرض التجارة وليس الإنتاج.

أما المصانع المتوقفة فهي مصنعين هما مصنع أسمنت عطبرة القديم ولا يتوقع مزاولة نشاطه قريباً إلا بعد تأهيله وتحديثه نسبة لتقادم وتهالك خطوط إنتاجه، والمصنع الآخر موقعه بولاية الخرطوم يقوم بإنتاج الأسمنت من طحن الكلنكر وتوقف عن الإنتاج بسبب التعسر المالي، ويوجد مصنع واحد تحت التشييد المصنع السوداني للأسمنت بولاية نهر النيل وطالت فترة اكتماله للخلاف بين المالك والجهة المنفذة ومن ناحية أخرى عدم توفر التمويل.

أما المشروعات الجديدة التي نفذت في قطاع الأسمنت فبلغ عددها سبعة مصانع خمسة منها بولاية نهر النيل وواحد بولاية النيل الأبيض إعادة تأهيل وتحديث والسابع بولاية الجزيرة ينتج الأسمنت بطحن الكلنكر، تم تنفيذ خمس مصانع استثمار عربي سوداني وواحد تركي وآخر سوداني وقد بلغ حجم الاستثمارات للمصانع العاملة (1.389) مليار دولار بعمالة وطنية بلغت (1809) عامل، منها 355 عامل مؤقت، أما العمالة الأجنبية فبلغت 446 عامل بنسبة 25% ويرجع السبب في ذلك لحداثة المصانع وتدريب العمالة السودانية.

وقد بلغت الطاقة القصوى (24773) ألف طن أسمنت في اليوم ما يعادل (7.4) مليون طن في العام . (المركز السوداني للخدمات الصحفية 2011م)

ثانيا : حجم الاستهلاك :

حجم الاستهلاك مقارنة ما بين الإنتاج والاستهلاك خلال الخمس سنوات الماضية كانت الكميات المعروضة في العام 2006م (1.858) مليون طن وقفزت إلى (2.3) في العام 2007م وبسبب وقف الاستيراد من جمهورية مصر انخفضت الكميات إلى 2 مليون طن في العام 2008م، وفي عام 2009م عادت الكميات إلى طبيعتها مساوية للكميات التي كانت معروضة في العام 2007م، بينما ظل الأسمنت المستورد مهيمن على السوق المحلي بنسبة 85% و 15% لصالح الإنتاج الوطني وفي العام 2009م ارتفع نصيب الإنتاج الوطني إلى 27% مقابل انخفاض الاستيراد من 85% إلى 73% وبعد اكتمال دخول مصانع الأسمنت الجديدة دائرة الإنتاج بدأ الإنتاج الوطني في الازدياد مع انخفاض ملحوظ في الكميات للأسمنت المستورد وبنهاية عام 2010م كانت الكميات المعروضة للاستهلاك في حدود 3 مليون طن، ويمكن تحديد حجم الاستهلاك في حدود 2 مليون طن في العام 2006م، و 2.3 في العام 2009م بنسبة زيادة 15%، وفي عام 2010م ارتفع الاستهلاك إلى 3 مليون طن تقريباً، وكان من المتوقع أن يزداد ليكون 3.22 مليون طن خلال العام 2011. وقد اختفت كل أنواع الأسمنت المستورد من السوق تماماً وبات الإنتاج المحلي هو سيد الموقف .

ثالثا : موقف الأسعار: (المركز السوداني للخدمات الصحفية 2011م)

شهدت الأسواق المحلية استقراراً ملحوظاً في أسعار الأسمنت حتى نهاية عام 2007م وفي الربع الأول من العام 2008م قفزت الأسعار بمعدلات عالية ووصل سعر الطن إلى ألف جنيه بسبب وقف صادر الأسمنت المصري بالسودان المتحكم الرئيس في عرض وأسعار هذه السلع، وفي أواخر عام 2008م بدأ دخول الأسمنت عبر منافذ أخرى إضافة إلى الدخول الجزئي للمصانع الجديدة كل هذا أدى إلى انخفاض تدريجي للأسعار، وفي الربع الأول من العام 2009م انخفضت الأسعار واستقرت في حدود 575 جنيه للطن تسليم الخرطوم، ومنذ الربع الأخير من العام 2010م أصبح الإنتاج الوطني هو المسيطر على الأسعار الداخلية نسبة لارتفاع مساهمته في تغطية حجم الاستهلاك بنسبة 72% بدلاً عن 15% وأكثر عناصر التكاليف المؤثرة في أسعار الأسمنت المحلي تتمثل في القوة المحركة من محروقات وكهرباء وتمثل حوالي 35% من تكاليف الإنتاج و 15% لمستلزمات الإنتاج و 6% لتكلفة التمويل .

ونتيجة لاكتمال المصانع الجديدة ودخولها دائرة الإنتاج بنهاية أكتوبر اعتدت المنافسة بين هذه المصانع وانخفضت الأسعار بصورة ملحوظة وبوتيرة سريعة من 575 جنيه للطن إلى 500 إلى 450 إلى 425 إلى 389 وأخيراً إلى 380 جنيه.

رابعا : أثر صناعة الأسمنت على الاقتصاد السوداني:

تعتبر مادة الأسمنت من أهم المواد الإستراتيجية في الدولة لأنها الأساس في إنشاء البنية التحتية، وأصبح معيار اقتصادي لمدى تقدم الدولة أو تخلفها، ولذلك فإن معدل استهلاك الفرد من الاستهلاك مقارنة مع بعض الدول ضعيف جداً لا يتجاوز 50 كيلو للفرد، وبينما في دول مثل إنجلترا يقدر بحوالي 600 كيلو، النرويج 900 كيلو، الكويت 1000 كيلو، السعودية 450 كيلو ومصر 350 كيلو.

تنتج المصانع القائمة حوالي 20% من الاستهلاك المحلي وباقي 80% يستورد من الخارج، مما يسبب خلل في استقرار أسعار الأسمنت في السوق، كما يؤثر على إنشاء البنية التحتية الأساس في عملية التنمية الاقتصادية .(ناصر احمد 2008م)

خامسا : المشاكل والحلول:

تعتبر الطاقة هي المشكلة الأساسية التي ظلت المصانع تعاني منها لفترات طويلة خاصة الجازولين – إضافة إلي عدم توفر النقد الأجنبي الذي تحتاجه المصانع بصفة مستمرة لاستيراد قطع الغيار. بجانب الرسوم الحكومية المفروضة

ولائية كانت أو مركزية , كما يشكل التضخم الاقتصادي خطرا كبيرا علي أسعار الأسمنت المحلي حيث إن جميع المصانع تعاني من ارتفاع تكاليف الطاقة وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج في وقت يندر فيه توفر النقد الأجنبي بينما يشهد سعر الصرف للعملات الأجنبية في السوق الموازي ارتفاعات كبيره و مستمرة ، وأصبحت المصانع تعمل بنصف طاقاتها الإنتاجية التصميمية .(سوداكون 2016م)

أما المشاكل على المستوى الولائي فهي تتلخص في فرض ولاية نهر النيل رسوم ولائية 30 جنيه على الطن وولاية النيل الأبيض 15 جنيه على الطن وفي هذا الشأن كان قرار مجلس الوزراء بتخفيض هذه الرسوم إلى النصف من 30 جنيه إلى 15 جنيه وما نفذ فعلياً تخفيض رسوم ولاية نهر النيل من 30 جنيه إلى 25 جنيه مع استمرار ولاية النيل الأبيض في تحصيل نفس رسومها، أيضاً من المشاكل التي تم حلها تخفيض تكاليف النقل وتوفير قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج وتوفير مواد التعبئة وأخيراً إمداد المصانع بالكهرباء من الشبكة القومية.

على المستوى الاتحادي في مجال الرسوم الجمركية والضرائبية وبناءً على توجيهات مجلس الوزراء تم إزالة التشوهات الجمركية بين الإنتاج الوطني والأجنبي، وقد تم تخفيض رسوم الإنتاج من 20% إلى 5% مع تعديل التكلفة بفرض الرسوم من 140 جنيه للطن إلى التكلفة الفعلية وفق الفواتير المقدمة من مصانع الأسمنت، أما الأسمنت المستورد فقد كانت زيادة الرسوم الجمركية من 25% إلى 40% إضافة إلى ذلك معاملة الكلنكر المستورد زادت معاملة الأسمنت عدا الرسم الإضافي مع إخضاعه لضريبة الإنتاج المقررة على الأسمنت المحلي ويتم تقييم الأسمنت بفرض تحصيل الرسوم والضرائب بواقع 80 دولار للطن وبناءً على هذه المعالجات أصبحت الرسوم المحصلة لطن الأسمنت المستورد 40% رسم وارد و 25% رسم إضافي و 10% رسم تنمية و 15% الضريبة على القيمة المضافة ليصبح المجموع 21807 جنيه للطن.)(المركز السوداني للخدمات الصحفية 2011م)

منهجية الدراسة :-

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة باعتبارها من المحاور الأساسية فهي المرتكز الأساسي لمخرجات الدراسة من الناحية التطبيقية وكذلك تعتبر كأداة في عملية جمع البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي ومن ثم التوصل للنتائج وتفسيرها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحثون في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة.

مجتمع الدراسة :-

يقصد بمجتمع الدراسة جميع المفردات التي تخضع للدراسة , وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فان مجتمع الدراسة المستهدف هو جميع العاملين بمصانع الأسمنت بالسودان, وقد تم استخدام أسلوب المعاينة والتي من خلاله يتم جمع البيانات باستخدام عدد محدود من مفردات الإطار ثم تعمم نتائج الدراسة على جميع مفردات المجتمع , حيث تم توزيع 150 استبانه على مجتمع الدراسة وقد تم الحصول على 127 أي بنسبة % 84.7 .

أداة الدراسة :-

في إطار مشكلة البحث وفرضيته ومفردات مجتمع الدراسة , تم تحديد أداة للدراسة وهي تصميم استبانه صممت خصيصا لجمع البيانات الأولية لكونها أكثر ملائمة لهذا الغرض بحيث تغطي فرضيات الدراسة وقد تم إعداد الإستبانة والتي تشتمل على محور الدراسة والذي يتكون من 8 فقرات وهو يقيس فرضية الدراسة (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان). كما تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الإستبانة.

إجراء اختبار معامل الصدق و الثبات (Reliability &Validity) :-

تم إجراء اختبار الثبات **Reliability** لأسئلة الاستبيان المستخدمة من جميع البيانات , وذلك باستخدام احد معامل الثبات (ألفا كرونباخ) (Cranach's Alpha), ومعامل الثبات يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. فإذا

لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر, وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فان قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح . كما يمكن حساب معامل الصدق **Validity** عن طريق حساب جذر معامل الثبات , وهو يعرف بصدق المحك.

صدق وثبات الاستبيان :-

صدق الإستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين كما يلي :-

1. **الصدق الظاهري**: قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من عدد من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات السودانية والمعاهد العلياء متخصصين في المحاسبة و الإدارة و الإحصاء. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، و كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية.
2. **صدق المقياس :-صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة :**

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة استطلاعية بلغ حجمها 150 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له كالتالي:-

صدق الاتساق الداخلي لفقرات فرضية الدراسة:

فيما يلي جدول (1) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الأولى

يبين معامل ارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية بالمجموع الكلي

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	وفرة المواد الخام لصناعة الأسمنت جعلت إنتاج الأسمنت في السودان قليل التكاليف .	0.84	0.000
2	ظل إنتاج الأسمنت في السودان متأرجحا لفترات طويلة بالرغم من توفر المواد الخام بكميات ضخمة .	0.79	0.000
3	يرجع التذبذب في إنتاج الأسمنت إلى الأعطال الفجائية للماكينات .	0.82	0.000
4	بالرغم من ضخامة الاستثمارات في مجال إنتاج الأسمنت في السودان إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت .	0.85	0.000
5	شهد السودان في السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران ,مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا .	0.86	0.000
6	بالرغم من زيادة عدد المصانع المنتجة للأسمنت في السودان إلا أنها لا تفي بحاجة الطلب المحلي .	0.82	0.000
7	عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم تمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج	0.78	0.000
8	إقامة بعض مصانع الأسمنت بالقرب من المادة الخام ساعد في استمرار العملية الإنتاجية وخفض من تكاليف النقل .	0.86	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019

ويتضح من الجدول (1) أعلاه أن معاملات الارتباط لجميع فقرات الفرضية دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

ثبات فقرات الإستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني الاستقرار في نتائج الاستبانة و أن الإجابه ستكون واحدة تقريبا إذا تكرر توزيعها على الأشخاص ذاتهم في أوقات زمنية معينة. وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها باستخدام معامل ألفا كرونباخ .

طريقة ألفا كرونباخ Alpha Cronbach :

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة وقد بين جدول رقم (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الإستبانة كانت (0.88) وهذا يعني أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث على استخدام الإستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (2) يوضح معامل الفا كروميخ لصدق وثبات البيانات

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان	8	0.88	0.93

بالنظر إلي الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الثبات لجميع المحاور قد تجاوز ال (88 %) وهذا يدل على أن معاملات الاستبيان مرتفعة, مما يدل على مصداقية البيانات.

تحليل بيانات فرضية الدراسة :

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان)

ولمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان تم إتباع الخطوات التالية:

الفقرات	أو افق بشدة		أو افق		محايد		لا أو افق		لا أو افق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
وفرة المواد الخام لصناعة الأسمنت جعلت إنتاج الأسمنت في السودان قليل التكاليف .	48	39.4	33	27	12	9.8	23	18.9	6	4.6
ظل إنتاج الأسمنت في السودان متأرجحا لفترات طويلة بالرغم من توفر المواد الخام بكميات ضخمة .	55	45.1	50	41	10	8.2	6	4.9	1	0.8
يرجع التذبذب في إنتاج الأسمنت إلى الأعطال الفجائية للماكينات .	25	20.5	33	27	18	14.8	38	31.1	8	6.6
بالرغم من ضخامة الاستثمارات في مجال إنتاج الأسمنت في السودان إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت .	59	48.4	40	32.8	10	8.2	9	7.4	4	3.2
شهد السودان فى السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران ,مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا .	74	60.8	38	31.1	6	4.9	2	1.6	2	1.6

بالرغم من زيادة عدد المصانع المنتجة للأسمنت فى السودان إلا أنها لاتفى بحاجة الطلب المحلى .	39	32	41	33.6	20	16.4	18	14.8	4	3.2
عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم تمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت مما أدى الى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار البيع .	83	68	25	20.5	8	6.6	5	4.1	1	0.8
إقامة بعض مصانع الأسمنت بالقرب من المادة الخام ساعد في استمرار العملية الإنتاجية وخفض من تكاليف النقل .	60	49.2	49	40.2	5	4.1	6	4.9	2	1.6
اجمالى العبارات	443	43.6	309	30.4	89	8.7	107	10.5	28	2.8

جدول (3) يوضح التوزيع التكراري لفقرات لفرضية الدراسة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019

يلاحظ من الجدول (3) أن نسبة (74) % من أفراد عينة البحث يوافقون على إجمالي الفقرات التي تقيس (العلاقة بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (13.3) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.7) %.و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (66.4)% من أفراد عينة البحث يوافقون على أن وفرة المواد الخام لصناعة الأسمنت جعلت إنتاج الأسمنت في السودان قليل التكاليف بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (23.5)% , إما أفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.8) %.
2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (86.1)% من أفراد العينة يوافقون على أن ظل إنتاج الأسمنت في السودان متأرجحا لفترات طويلة بالرغم من توفر المواد الخام بكميات ضخمة ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.7%)إما إفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.2%).
3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (47.5%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن التذبذب في إنتاج الأسمنت يرجع إلى الأعطال الفجائية للماكينات ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (37.7%)إما إفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.8%)
4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (81.2%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أنه بالرغم من ضخامة الاستثمارات في مجال إنتاج الأسمنت في السودان إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (10.6%) إما إفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.2%).
5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (91.9%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن السودان شهد فى السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران ,مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.2%)إما إفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.9%).
6. يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (65.6%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أنه بالرغم من زيادة عدد المصانع المنتجة للأسمنت فى السودان إلا أنها لا تفى بحاجة الطلب المحلى بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (18%) إما إفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.4%).
7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (88.5%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم تمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار البيع ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.9%)إما إفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.6%).

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (89.4%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن إقامة بعض مصانع الأسمنت بالقرب من المادة الخام ساعد في استمرار العملية الإنتاجية وخفض من تكاليف ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.5%) إما إفراد عينة البحث والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.1%).

ثانيا "الإحصاء الوصفي لفقرات فرضية الدراسة :

فيما يلي جدولا يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للفقرات وترتيبها وفقا" لإجابات أفراد عينة الدراسة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من(60%). وفى المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من(60%).

جدول (4):التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور الفرضية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
وفرة المواد الخام لصناعة الأسمنت جعلت إنتاج الأسمنت في السودان قليل التكاليف .	3.77	1.28	75.4%	مرتفعة	6
ظل إنتاج الأسمنت في السودان متأرجحا لفترات طويلة بالرغم من توفر المواد الخام بكميات ضخمة .	4.25	0.865	85.0%	مرتفعة جدا	4
يرجع التذبذب في إنتاج الأسمنت إلى الأعطال الفجائية للماكينات	3.24	1.27	64.8%	متوسطة	8
بالرغم من ضخامة الاستثمارات في مجال إنتاج الأسمنت في السودان إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت .	4.16	1.06	83.2%	مرتفعة جدا	5
شهد السودان فى السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران ,مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا .	4.48	0.805	89.6%	مرتفعة جدا	2
بالرغم من زيادة عدد المصانع المنتجة للأسمنت في السودان إلا أنها لاتفى بحاجة الطلب المحلى .	3.76	1.15	75.2%	مرتفعة	7
عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم تمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت مما أدى الى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار البيع .	4.51	0.855	90.2%	مرتفعة جدا	1
إقامة بعض مصانع الأسمنت بالقرب من المادة الخام ساعد في استمرار العملية الإنتاجية وخفض من تكاليف النقل .	4.30	0.890	86.0%	مرتفعة جدا	3
جميع الفقرات	4.06	1.02	81.2%	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019

يلاحظ من الجدول (4) ما يلي:

1. المتوسط الحسابي لجميع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على إجمالي الفقرات التى تقيس العلاقة بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان بمستوى استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع الفقرات متوسطا" عاما مقداره (4.06) وبانحراف معياري (1.02) وأهمية نسبية (81.2%) .
2. ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم تمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار البيع) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية

النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرة (4.51) بانحراف معياري (0.855) وبأهمية نسبية مرتفعة جدا بلغت (90.2)%.

تليها في المرتبة الثانية الفقرة (شهد السودان فى السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران ,مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا) بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري (0.805) وبأهمية نسبية (89.6)% .

3. أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (يرجع التذبذب في إنتاج الأسمنت إلى الأعطال الفجائية للماكينات) حيث بلغ متوسطها (3.24) وبانحراف معياري (1.27) وأهمية نسبية بلغت (64.8)% .

ثالثا" اختبار(كاى تربيع): لفقرات الفرضية

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للفقرات التي تقيس محور الفرضية الأولى.

جدول (5)اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لفقرات محورفرضية الدراسة

م	الفقرات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1	وفرة المواد الخام لصناعة الأسمنت جعلت إنتاج الأسمنت في السودان قليل التكاليف .	46.1	4	9.48	0.000	وجود فروق
2	ظل إنتاج الأسمنت في السودان متأرجحا لفترات طويلة بالرغم من توفر المواد الخام بكميات ضخمة .	110.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
3	يرجع التذبذب في إنتاج الأسمنت إلى الأعطال الفجائية للماكينات .	23.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
4	بالرغم من ضخامة الاستثمارات في مجال إنتاج الأسمنت في السودان إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت .	94.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
5	شهد السودان فى السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران ,مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا .	163.4	4	9.48	0.000	وجود فروق
6	بالرغم من زيادة عدد المصانع المنتجة للأسمنت في السودان إلا أنها لا تفى بحاجة الطلب المحلى .	39.5	4	9.48	0.000	وجود فروق
7	عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم تمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت مما ...	189.6	4	7.81	0.000	وجود فروق
8	إقامة بعض مصانع الأسمنت بالقرب من المادة الخام ساعد في استمرار العملية الإنتاجية وخفض من تكاليف النقل .	126.6	4	9.48	0.000	وجود فروق
	جميع الفقرات	99.2	4	9.48	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019

يتضح من الجدول (5) ما يلي:

-1 بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة الأولى (46.1) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (3.77) والوسط الفرضي

للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على الفقرة (وفرة المواد الخام لصناعة الأسمنت جعلت إنتاج الأسمنت في السودان قليل التكاليف).

2- بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة الثانية (110.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (4.25) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على الفقرة (ظل إنتاج الأسمنت في السودان متأرجحا لفترات طويلة بالرغم من توفر المواد الخام بكميات ضخمة).

3- بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة الثالثة (23.3) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (3.24) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على الفقرة (يرجع التذبذب في إنتاج الأسمنت إلى الأعطال الفجائية للماكينات).

4- بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة الرابعة (94.3) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (4.16) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على الفقرة (بالرغم من ضخامة الاستثمارات في مجال إنتاج الأسمنت في السودان إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت).

5- بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة الخامسة (163.4) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (4.48) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على الفقرة (شهد السودان فى السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران ,مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا).

6- بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة السادسة (39.5) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (3.76) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على الفقرة (بالرغم من زيادة عدد المصانع المنتجة للأسمنت فى السودان إلا أنها لاتفى بحاجة الطلب المحلى)

7- بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة السابعة (189.6) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (4.51) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على الفقرة (عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم تمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار البيع).

8- بلغت قيمة (كاى تربيع) للفقرة الثامنة (126.6) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الفقرة (4.30) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على الفقرة (إقامة بعض مصانع الأسمنت بالقرب من المادة الخام ساعد في استمرار العملية الإنتاجية وخفض من تكاليف النقل).

9- بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع الفقرات (99.2) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اجمالى الفقرات (4.06) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على اجمالى الفقرات التي تقيس (العلاقة بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان)).

مناقشة الفرضية:

يتضح من الجدول (3) أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع الفقرات التي تعبر عن فرضية الدراسة الأولى حيث يلاحظ أن إجابتهم في جميع الفقرات تسير في الاتجاه الإيجابي حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية من التوزيع التكراري لفقرات الفرضية (74) % وهذه النسبة تدل على الموافقة على محتوي ومضمون الفرضية بمستوى استجابة مرتفعة جدا ومما سبق نستنتج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العلاقة بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان).

كما يلاحظ من الجدول (4) أن الوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية أكبر من الوسط الحسابي الفرضي للدراسة والمقدر حسب مقياس ليكرت الخماسي بالرقم(3) وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه جميع الفقرات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات الفرضية حيث بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات (4.06) بانحراف معياري (01.02) وأهمية نسبية مرتفعة مقدارها (81.2)% , ومما سبق يتضح أن غالبية إفراد عينة الدراسة يوافقون على العلاقة بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان).

كما يلاحظ فى الجدول (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع فقرات الفرضية وذلك من خلال اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاى تربيع) لدلالة الفروق لجميع فقرات محور الفرضية (99.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة جدا.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إنتاج الأسمنت وتوفر المواد الخام في السودان) في جميع الفقرات بمستوى استجابة مرتفعة جدا. ماعدا العبارة (يرجع التذبذب في إنتاج الأسمنت إلى الأعطال الفجائية للماكينات) حيث تم قبولها بمستوى استجابة متوسطة.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1- عدم توفر الفحم والوقود بكميات كافية ومنتظمة لم يمكن المصانع من الإنتاج المستمر للأسمنت , مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار البيع .
2- شهد السودان في السنوات القليلة الماضية نهضة كبيرة في مجال العمران , مما أدى لزيادة الاستهلاك في الأسمنت بنسبة عالية جدا .
3- وفرة المواد الخام لصناعة الأسمنت جعلت إنتاج الأسمنت في السودان قليل التكاليف .
4- ظل إنتاج الأسمنت فى السودان متأرجحا لفترات طويلة بالرغم من توفر المادة الخام بكميات ضخمة .
5- بالرغم من ضخامة الاستثمارات في مجال إنتاج الأسمنت في السودان إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي من سلعة الأسمنت .

أهم التوصيات التي توصل إليها البحث :

1- العمل على أنشاء مصانع جديدة وبمواصفات حديثة للأسمنت خاصة فى ظل وفرة المواد الخام للصناعة وذلك لمقابلة حجم الطلب المتزايد
2- تخفيض قيمة الضرائب والرسوم الجمركية والضرائبية الولائية على مصانع الأسمنت حتى تقل الفجوة بين أسعار المنتج والمستهلك .

3- العمل على أنشاء أسواق ونوافذ للبيع المباشر لسلعة الأسمنت حتى نضمن وصول السلعة للمستهلك بأسعار معقولة .

4- تبنى سياسات اقتصادية من شأنها وضع إستراتيجية لتسويق الأسمنت داخل السودان وخارج السودان خاصة وان للسودان ميزة مطلقة في هذه الصناعة .

المصادروالمراجع:

أولا : الكتب :-

- أحمد على إسحق إبراهيم – أثر السياسات الاقتصادية الكلية في صادرات الثروة الحيوانية في السودان – 2013م - 1995م - 2015م
- بودخدخ كريم – اتجاه السياسة الاقتصادية فى تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض – دراسة حالة الجزائر 2014م - 2001م
- سارة على أحمد محمد . سمر سعيد عبد الله عيسى . سنيه عبد القادر أمين موسى . منى مجدي جمعه عبدا لهادى – أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 2013م- 1991م المركز الديمقراطي العربي – مصر – 2013م
- محمود حسين الوادي . الاقتصاد التحليلي . الشركة العربية المتحدة للتسويق والتصدير . القاهرة 2010 م
- محمد غالى – انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على فاعلية السياسة الاقتصادية في الدول العربية – جامعة الكوفة - 2009م
- أحمد شعبان محمد علي ، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي ، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي 2015م
- سامر عبد الهادي ، د. شادي السرايرة، د. نضال عباس . مبادئ الاقتصاد الكلي . دار وائل للنشر . 2013م
- حسام علي داود . مبادئ الاقتصاد الكلي . دار المسيرة للنشر والتوزيع

ثانياً: الرسائل:

- ناصر أحمد عمر محمد.رسالة دكتوراه، بعنوان: الآثار البيئية الاقتصادية .2008م

ثالثاً: المجلات والدوريات:

- عبد الله أحمد عبد الله – خالد حسن البيلى – دور الخصخصة في تحسين كفاءة الأداء المالي والإنتاجي – دراسة حالة مصنعي أسمنت عطبرة وربك في الفترة 2014-2002م – جامعة السودان – كلية الدراسات التجارية – مجلة العلوم الاقتصادية – 2016م
- محمد جصاص – الفقر والسياسات الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية – مجلة دراسات اقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير – جامعة قسطنطينية – العدد رقم (3) – 2016م

رابعاً: التقارير:

- المركز السوداني للخدمات الصحفية المركز السوداني للخدمات الصحفية 2011م . صناعة الأسمنت في السودان آفاق التوسع والتسويق . www.sudaress.com
- سوداكون - تقرير مناهل عمر 2016م http:// sudan-con-blogspot.com
- تقرير محاسن الحسين (سونا) . إنتاج الأسمنت بين الطموح والتحديات www.sudakon.Net أبريل 2013م

خامساً: المقابلات:

- مقابلة: محمد الحاج عبد الرحمن الدابي . مدير الشئون الإدارية والتوظيف . شركة أسمنت عطبرة 2018/11/12م
- مقابلة: شخصية مع مدير المصنع ومدير الإنتاج بمصنع أسمنت عطبره 2018/11/12م
- مقابلة: الشئون الإدارية والتنظيمية لشركة أسمنت عطبرة 2018/12/14م